

نفت

إعداد سعد الشيتي

انخفاض واردات النفط الصينية من إيران 28.6%

بكين - رويترز - أظهرت بيانات الجمارك الصينية أن واردات الصين من النفط الإيراني انخفضت في أغسطس 28.6 في المائة مقارنة بمستواها قبل عام لتصل إلى 1.32 مليون طن أو ما يوازي 311 ألفا و653 برميلا يوميا. وعلى أساس يومي انخفضت واردات أغسطس 44.2 في المئة عن يوليو لتصل إلى 558 ألفا و865 برميلا يوميا.

حق المصنّعين المحليين في مشروع الوقود البيئي

القطنان: نسعى إلى ضمان الحصول على 700 مليون دينار

قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة الركب لخدمات النفط والكهرباء والإنشاءات وعضو ممثل قطاع المصنّعين المحليين سعد القطنان في مجلس الشركة الاستراتيجي الموحد، إن مجلس الشركة الاستشاري الموحد مع مؤسسة البترول الكويتية، يهدف إلى تشجيع مشاركة القطاع المحلي الخاص في أعمال القطاع النفطي.

وأشار في حديثه لـ «إقبس» إلى أن المجلس يسعى نحو وضع آليات عمل واضحة تضمن حصول الشركات المحلية على الحد الأدنى، على الأقل، من قيمة عقد مشروع الوقود البيئي، أي 700 مليون دينار، من قيمة ترسية المشروع الإجمالية البالغة 3.395 مليارات دينار.

وأكد أنه أصبح من الضروري أن يكون هناك مكتب مشتريات داخل الكويت لمشروع الوقود البيئي، يمثل شركات التحالفات الفائزة بالمشروع، والبالغ عددها 9 شركات، حتى يتسنى للشركات المحلية زيارتها والتباحث معها حول متطلبات المشروع. وفي ما يلي نص الحوار مع القطنان:

● هل لكم أن نتلعونا بداية على دور مجلس الشركة الاستشاري؟

في الواقع، فإن المجلس الاستشاري شكل بناء على نظام تشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي في القطاع النفطي، وهذا المجلس الموحد يشمل ممثلين عن القطاع النفطي والموردين الوطنيين وممثلهم وبعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، لتناول القضايا والسياسات وفتح قنوات تواصل وحوار بشكل مستمر ودوري مع القطاع الخاص المحلي.

ويعمل المجلس الاستشاري على الاستماع وفهم مشاكل وقضايا القطاع، كما يستمع لآراء والمقترحات عن أداء القطاع النفطي، والعمل كجهة استشارية للقطاع النفطي في المواضيع ذات الصلة بالموردين، وتشجيع المنتج والصناعة المحلية، واقتراح أساليب التنفيذ، ومراجعة مؤشرات أداء ورضا الموردين المحليين مع القطاع النفطي.

● شركة البترول الوطنية الكويتية مقبلة على تنفيذ عدة مشاريع ضخمة في مقدمتها مشروع الوقود البيئي فما دوركم في هذا المشروع؟

بخصوص مشروع الوقود البيئي، وبحسب العقد المبرم بين شركة البترول الوطنية وتحالفات الشركات العاملة فإن هناك حصة 20% ستكون للشركات الكويتية كمقاولين بالباطن، لذلك نحن نعمل على تطوير العلاقة بين المصنّعين المحليين والقطاع النفطي ونقدم مقترحاتنا ونراقب آلية العمل بين الشركات العالمية والشركات المحلية.

آليات واضحة

● كيف ترون التعاون بين الشركات الكويتية والشركات العالمية الفائزة بالمشروع؟

نحن نسعى إلى وضع آليات عمل واضحة تضمن حصول الشركات المحلية على الحد الأدنى من نسبة الشركات المحلية من مشروع الوقود البيئي والبالغة 700 مليون دينار من قيمة ترسية المشروع الإجمالية والتي تبلغ 3.395 مليارات دينار.



سعد القطنان



لا بد من وجود مكتب مشتريات داخل الكويت لتحالفات المشروع تسهل تواصل المصانع المحلية معها

شركات عالمية فائزة بالمشروع لا تمنح المصنّع المحلي الوقت الكافي للتسعير مع تغييرات مستمرة في طلباتها



● ما طبيعة هذه الإشكاليات؟

بصراحة نحن نطالب بأن يكون هناك مكتب مشتريات لمشروع الوقود البيئي داخل الكويت يمثل شركات التحالفات والبالغ عددها 9 شركات حتى يتسنى للشركات المحلية زيارته والتباحث مع التحالفات الفائزة حول متطلبات المشروع. فوجود هذا المكتب ضروري جدا كونه سيرقب وجهات النظر بين هذه الشركات العالمية والمصنّعين المحليين خصوصا أنه وبحسب ما وردنا، هناك بعض المصنّعين المحليين يواجهون مشاكل في التواصل مع هذه الشركات، كما أن من المشاكل الأخرى التي تواجه بعض المصنّعين المحليين أن بعض الشركات الفائزة بالمشروع الوقود البيئي لا تمنح المصنّعين المحليين الوقت الكافي للتسعير، كما أنه دائما ما تكون هناك تغييرات في الطلبات.

● هل هناك ما يلزم التحالفات العالية بالتعامل مع المصنّع المحلي، وهل لها أن تتعامل مع مصنّعين آخرين في حال انخفاض الأسعار؟

من شروط العقد المبرم أن يتم منح 20% من قيمة العقد للمصنّعين المحليين، وبخصوص السعر المقدم من المصنّعين المحليين فمن المؤكد سيكون الأفضل بحكم جودة المنتج المحلي وقرب المسافة، مما سيخفض الكثير من تكاليف الأعمال اللوجستية، لكن قد تكون هناك إشكالية بقدرة بعض المصانع على تلبية بعض المتطلبات بسبب محدودية طاقتها الإنتاجية مقارنة بحجم هذا المشروع الضخم، ونحن نرى أنه من الضروري أن يكون هناك تنسيق بين المصنّعين المحليين وشركة البترول الوطنية بخصوص عروض الأسعار، وأن نوضح آلية واضحة بهذا الخصوص تحكّم العلاقة بين جميع الأطراف.

● هل هناك إشكاليات تواجهها الشركات الكويتية للحصول على عقود وتنفيذ أعمال من هذه التحالفات؟

نحن نشق بشركة البترول وحرصها على إشراك القطاع المحلي في هذا المشروع الضخم، والشركة تعمل جاهدة على حل المشاكل العالقة ودعم الصناعة المحلية، ومن الطبيعي أن تكون هناك بعض الإشكاليات لا سيما عندما يتعلق الأمر بمشروع بهذا الحجم الضخم، لكنه جار العمل على معالجتها مع المسؤولين..

أغلبها يتعلق بمشاريع هندسية وتصاميم ومنشآت سطحية

«نفت الكويت»: عقود لزيادة الإنتاج.. ولا زيادة!



يا ليل ما أطولك!

منذ سنوات ونحن نسعم بالعقود الاستشارية النفطية التي توقعها شركة نفط الكويت، تحت مسميات ومصطلحات مختلفة، وآخر هذه المسميات عقود «خدمات استشارية فنية مطورة»، يتم من خلالها التعاقد مع شركات تنفيذية أجنبية، لتقديم خدمات استشارية وأعمال مجبنة للشركة بهدف مساعدتها على المحافظة على الإنتاج وزيادةته، لكن وعلى الرغم من قيام مجموعات مختلفة من الشركات الأجنبية بتقديم استشاراتها ودعمها عبر هذه الاتفاقيات المبرمة مع شركة نفط الكويت، إلا أن كثيرا من هذه الاتفاقيات، تحت أي مسمى كان، وبحسب آراء مراقبين، لم تؤد إلى تطوير حقيقي بالإنتاج ولم تحقق مكاسب مهمة للصناعة النفطية الكويتية.

إقبس طرحت مجموعة من التساؤلات على مجموعة من المسؤولين والمطلعين على هذه النوعية من عقود الاستثمارات، الذين اجتمعوا بدورهم على أن هذه العقود لم تقدم إضافات حقيقية ولمؤسسة للقطاع النفطي الكويتي خلال السنوات القليلة الماضية، وأن الاستفادة منها لم تكن كبيرة، مبيّنين أن هذه العقود جاءت في بادئ الأمر تمهيدا للانتقال إلى مراحل أخرى تكون العلاقة من خلالها أكثر من مجرد تقديم استشارات وخدمات فنية، وهذا ما تم تلسمه مؤخرا، حيث بدأت «نفت الكويت» بإضافة كلمة «مطورة» على اتفاقياتها، لتوسع مجال التعاون مع الشركات العالمية، خصوصا إذا ما عرفنا أن عقود الاستثمارات لم تعد مغرية ومجدية كثيرا للشركات النفطية العالمية، التي بدورها أبدت في كثير من الأحيان عدم رغبتها في تجديد العقود.

إغراءات مفقودة

مسؤول كبير في شركة نفط الكويت فضل عدم ذكر اسمه، قال إن أغلب العقود الاستشارية التي تملكها الشركة حاليا هي عقود مخصصة بالمشاريع الهندسية والتصاميم والمنشآت السطحية وليست مخصصة في الإنتاج والمكامن، فعقود المكامن والاستشارية الموجودة لدى الشركة أصبحت محدودة جدا، ذلك لأنها لم تعد مجدية للشركات العالمية، موضحا أنه متى ما رغبت «نفت الكويت» في إنتاج النفوط غير التقليدية، فعليها أن تقدم الكثير من الإغراءات للشركات العالمية، التي بدورها انفتحت مبالغ ضخمة جدا حتى وصلت إلى التكنولوجيات القادرة على التعامل مع المكامن غير التقليدية.

وأشار إلى غالبية الشركات النفطية العالمية اليوم لا ترغب بإبرام عقود استشارية، كون هذه النوعية من العقود لا تلبى طموحاتها وتطلعاتها، فهم يبحثون عن تعظيم الأرباح، وهذا يكون من خلال مشاركتهم بالإنتاج وليس العمل مقابل أجر محدود، لذلك عمدت «نفت الكويت» في عقودها الجديدة إلى إضافة كلمة «مطورة» لتفريغهم بالدخول إلى الكويت لتكون علاقتها معهم ليست مقتصرة على الاستثمارات فقط، بل تتجاوز ذلك بقدر ما تسمح به القوانين. وبين أن هناك كثيرا من الشركات العالمية ابتعدت عن الكويت حفاظا على سمعتها، خصوصا بعد عقد «شل» وما صاحبه من اتهامات وإحالة قيادات إلى النيابة، لوجود شكوك وريبة حول العقد والية تنفيذ.



عقود لا تلبى طموحات شركات النفط العالمية.. فهي تبحث عن تعظيم الأرباح عبر المشاركة في الإنتاج

شركات معروفة ابتعدت عن الكويت حفاظاً على سمعتها بعد عقد «شل»

الخبرات المحلية غير قادرة على التعامل مع المكامن غير التقليدية

تقصير في ابتعاث المهندسين لدورات تدريبية فنية في عمليات الإنتاج.. فالتركيز على الجوانب الإدارية



الفنية المطلوبة على الرغم من عمر الشركة الطويل. فالمكامن العميقة تتطلب خبرات وتقنيات جديدة تفتقدتها الشركة في الوقت الحالي.

وأشار إلى أن الشركة مقصرة من ناحية ابتعاث مهندسيها إلى دورات تدريبية مكثفة لدى شركات عالمية رائدة في عمليات الإنتاج، فأغلبية البرامج النفطية اليوم نجدها تركز على البرامج التدريبية الإدارية، وتتجاهل كثيراً التدريبات الفنية والإيدائية التي يجب أن تكون على سلم الأولويات.

وبيّن أن كثرة الخطط الاستراتيجية المتضاربة وتغيير القيادات النفطية ووزراء النفط من الأسباب الرئيسية وراء الإخفاقات، فكل قيادي له وجهة نظر في الاستراتيجيات، ويُدخل عليها بعض التعديلات، وهذا الأمر بطبيعة الحال أثر سلباً على الاستراتيجيات المرسومة، وأبطأ من عمليات التنفيذ.

وحصل المصدر ذاته قيادات نفطية سابقة سبق لها أن ترأست مؤسسة البترول الكويتية إخفاقات تراجع الإنتاج وعدم القدرة على زيادته، كونها أهملت هذا الجانب وأعطت اهتماماتها إلى قطاعات أخرى، في مقدمتها قطاع البتروكيماويات، بحكم أنها أتت من رحم هذه القطاعات. واستبعد المصدر أن تتمكن الشركة من الوصول بإنجازها إلى 4 ملايين برميل بحلول عام 2020 من دون أن تكون هناك مساعدة من الشركات العالمية، ومشاركة حقيقية معها، مبيّنًا أن هذه الشركات العالمية لن تقدم خبراتها من دون مردود كبير، لذلك أصبح من الضروري جدا إيجاد آلية تسمح لهذه الشركات بالدخول كمشغلين، مقابل نسب محددة، كما هو حاصل في بعض دول الجوار. وأضاف أن استخراج النفط الموجود في المكامن الصعبة أصبح ضرورة ملحة، فالاستمرار في إنتاج 3 ملايين برميل يوميا خلال السنوات القليلة المقبلة لن يلبي احتياجات الكويت المستقبلية، وقد يؤدي إلى خلق عجز بالميزانية العامة للدولة.

الفشل والنجاح

مصدر نفطي آخر، قال إن العقود الاستشارية والفنية لا تغيد الكويت ولم تقدّم لها أي جديد، بسبب أن هذه النوعية من العقود لا تعطي الصلاحيات الكاملة المطلقة للشركات الأجنبية في عمليات الاستكشاف والحفر والإنتاج، مشيراً إلى أن هذه العقود لا تجعل الشركات الأجنبية تحت ضغط الفشل أو النجاح. فمسؤوليتها من خلال العقود الاستشارية محدودة، كون دورها استشارياً فقط، وتبعات القرارات المتخذة دائماً ما تتحملها شركة نفط الكويت.

وأوضح أن آليات الإنتاج اليوم تغيرت، والخبرات الموجودة من التعامل مع حقل برقان لم تعد تغيد للتعامل مع المكامن الجديدة، فالحفر أصبح أفقياً ولم يعد عمودياً كما هو في السابق. وختم المصدر حديثه قائلاً: علينا أن نتعرف ونواجه الحقيقة بأننا لا نستطيع التعامل مع المكامن الصعبة، فروسيا التي تعد واحدة من الدول النفطية العملاقة أدخلت العديد من الشركات الأجنبية لمساعدتها مثل «شل» و«بي» وغيرهما.

برنت يهبأ

إلى أقل من 98 دولاراً للبرميل

سنغافورة - رويترز - هبط خام برنت لأقل من 98 دولاراً للبرميل أمس متراجعا لثالث جلسة بين أربع جلسات في الوقت الذي فاق فيه تأثير ركود الطلب ووفرة الإمدادات على تأثير احتمال خفض منظمة أوبك لإنتاج النفط.

وأدت التصريحات التي أدلى بها الأمين العام لأوبك الأسبوع الماضي إلى أن المنظمة قد تخفض الإنتاج العام المقبل إلى تعزيز برنت يوم الجمعة، ولكن اهتمام المستثمرين عاد ليركز على التوقعات الاقتصادية المتشائمة في أوروبا والصين والتي حدث من الطلب على النفط، وهبط سعر برنت تسليم نوفمبر 44 سنتاً إلى 97.95 دولاراً للبرميل، بعد تسجيل أول ارتفاع أسبوعي له خلال الأسابيع الثلاثة الماضية.

وهبط سعر الخام الأميركي تسليم أكتوبر 28 سنتاً إلى 92.13 دولاراً للبرميل قبل انتهاء هذه العقود بحلول نهاية أمس.

50 مليار دولار

مستثمرون يتعهدون بخفض استثمارات الوقود الأحفوري

واشنطن - رويترز - يعلن آل روكفلر الذين جمعوا ثروتهم الضخمة من النفط وجهات خيرية وأفراد أثرياء تعهدات بالتخارج من استثمارات في مجال الوقود الأحفوري بما قيمته الإجمالية 50 مليار دولار. وسيعمل تحالف التخارج وإعادة الاستثمار العالمي على عن تعهدات جديدة وضمم أعضاء جدد قبل يوم من وقوف 120 من رؤساء الدول والحكومات لمخاطبة الأمم المتحدة بشأن سبل مساهمة بلدانهم في الجهود العالمية لوقف الزيادة الخطرة في درجات الحرارة.

ومنذ إطلاق حركة التخارج قبل ثلاث سنوات تعهد نحو 650 شخصاً و180 مؤسسة منها 50 مؤسسة جديدة في حوزتها أصول

بأكثر من 50 مليار دولار بالتخارج من الوقود الأحفوري في مدى خمس سنوات باستخدام سبل متنوعة.

نمو الطلب 1.21 مليون برميل يومياً

كونا - توقع تقرير اقتصادي متخصص نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 1.21 مليون برميل يوميا خلال عام 2015، مشيراً إلى أن ذلك يأتي في ضوء توقعات صندوق النقد الدولي بنمو الاقتصاد العالمي بنحو 3.4% خلال 2014.

وقال المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية في تقرير خص بنشره وكالة الأنباء الكويتية (كونا) إنه من المتوقع أن يكون معدل النمو للاقتصاد العالمي خلال عام 2015 نحو 4%، منبهاً إلى ضرورة «توخي الحذر من العوامل الجيوسياسية التي من شأنها أن تضعف هذا النمو»، وأفاد التقرير بأن الطلب العالمي على النفط شهد خلال الربع الثاني من عام 2014 زيادة بنحو مليون برميل يوميا على أساس سنوي، بدعم من الارتفاع الاقتصادي في الولايات المتحدة، وكذلك بدعم من زيادة الطلب في الدول الآسيوية، في مقدمتها الصين والهند.

وأشار إلى أن إجمالي الطلب على النفط في الأمريكتين خلال 2013 و2014 بلغ نحو 26.6% من إجمالي الطلب العالمي، موضحاً أن الربع الثاني من العام الحالي كان مماثلاً للمستوى ذاته، المحقق في الربع الأول من 2014 بمقدار 23.9 مليون برميل يوميا.

وبيّن التقرير أنه من المتوقع وصول الطلب على النفط الخام في الأمريكتين خلال عام 2014 إلى 24.13 مليون برميل يوميا، بزيادة تبلغ 0.07% عن المستوى المحقق في 2013 عند 23.69 مليون برميل يوميا. وتوقع التقرير أن يتراجع الطلب على النفط الخام عام 2014 في منطقة آسيا الباسيفيك بنسبة 1.5%، وذلك على أساس سنوي، فيما تراجع الطلب في الربع الثاني من عام 2014 إلى 7.68 ملايين برميل يوميا بنسبة 13.5% عن المستوى المحقق خلال الربع الأول من 2014 عند 8.88 ملايين برميل يوميا.